مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 6 / العـــــدد:1 (2021)، ص 115–130

محددات دور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس

The determinants of the role of Ennahda movement in the process of democratic transition in Tunisia

ط.د العمري ربيحة*، جامعة زيان عاشور الجلفة، hiba28saif@mail.com
د. عدلي محمد عبد الكريم، جامعة زيان عاشور الجلفة، Karim.adli@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 08 /2021/05 تاريخ القبول: 25 /2021/05 تاريخ النشر: 2021/06/05

ملخص:

إن دور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس في سياق الحراك العربي العام 2011 يعتبر كنتيجة لمسار تاريخي وسياسي ساهمت في بلورته العديد من المحددات، سواء كانت ذاتية تتعلق بمراجعات النسق الفكري والسياسي لهذه الحركة. أو ما تعلق بمحددات موضوعية تتمثل في السياق الدولي والتحولات التي تتطلبها المنطقة للتكيف مع المصالح الاستراتيجية الغربية والمقاربات الجديدة للتعامل الغربي معها، بالإضافة لحالة التعايش والتكيف التي ابداها النظام ومختلف القوى السياسية الاخرى اتجاها.

كلمات مفتاحية: حركات الإسلام السياسي؛ حركة النهضة؛ الانتقال الديمقراطي؛ النظام السياسي التونسي؛ القوى الغربية.

Abstract:

The role of the Ennahda movement in Tunisia's democratic transition in the context of the Arab movement in 2011 is the result of a historic and political path that has contributed to its many determinants, whether it be self-determinants of the movement's intellectual and political paradigm, or what concerns the objective determinants of the international context and the transformations that the region requires to adapt to Western strategic interests, and The new approaches to Western interaction with them, The will for coexistence and harmony that the regime and the various other political forces demonstrated in its direction.

Keywords: Movements of Political Islam; Ennahda movement; Tunisia's political system; democratic transition; the Western powers.

* **العمري ربيحة**

مقدمة:

شكلت حركة النهضة فاعلا سياسيا مهما في تونس خاصة في مرحلة الحراك العربي العام 2011، حيث عبرت هذه الحركة محطة مفصلية في تاريخها المعاصر، بتغيير البيئة السياسية التي شكلت خلال نصف قرن – تقريبا، –الإطار النظامي، الذي عملت من خلاله لتجد نفسها بين لحظة وضحاها في مرحلة جديدة مختلفة.

ففي ما سبق كانت حركة النهضة قد تأقلمت على التعايش مع النظام السلطوي في تونس، فوقفت بين خيارين؛ إما مقاطعة العملية السلمية والاكتفاء بالاعتقال والنفي وفكر "المظلومية" وإما المشاركة المحدودة في العملية السياسية، ضمن شعار "المشاركة لا المغالبة،" على حد تعبير "ناتان براون" حتى لا تصطدم مع النظام التونسي. لكن، منذ انبثاق الحراك الشعبي بداية العام 2011، شهدت

تونس مرحلة انتقالية ميزها صعود حركة النهضة الى السلطة مما ساهم في أن تلعب دورا مهما في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس.

تهدف هذه الورقة البحثية تفسير محددات هذا البروز والدور اللافت لحركة النهضة في الانتقال الديمقراطي في فترة الحراك الشعبي الديمقراطي. وعليه فإن الإشكالية التي نراها جديرة بالبحث والتحليل في هذه الورقة تتمثل في: لماذا استطاعت حركة النهضة أن تلعب دورا مهما في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس في فترة الحراك العام 2011؟

وحرصنا في منهجية هذا البحث أن نجمع بين الرصد والتحليل، مع الإفادة من عدة مقتربات منهجية، منها ما هو رصدي وصفي تاريخي لجرد الوقائع والمواقف والتطورات التي تفيد في عملية التحليل، ومنها ما هو تحليلي نسقي الذي استمد كثيرا من عناصره من المقاربة النسقية.

وسنعالج إشكالية المقال من خلال التطرق للعناصر التالية:

1. المحددات الذاتية لدور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي

1.1 نشأة وتطور حركة النهضة

2.1 تحولات النسق السياسي والمعرفي لحركة النهضة

2. المحددات الموضوعية لدور لحركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي

1.2 علاقة حركة النهضة بالنظام السياسي الحاكم

2.2 تأثير القوى الاقليمية والدولية في دور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس

2. المحددات الذاتية لدور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي

ونقصد بها سلسة التحولات وجملة المراجعات والنقد الذاتي التي قامت بها حركة النهضة لجملة من الأفكار والمفاهيم التي كانت سائدة سواء كانت تنظيمية او فكرية او سياسية وذلك من قبيل الديمقراطية. وقبل التطرق الى هذا العنصر كان من المهم العودة لظروف النشأة والتطور لحركة النهضة.

1.2 نشأة وتطور حركة النهضة

كانت بداية حركة النهضة في أواخر الستينيات تحت مسمى الجماعة الإسلامية بعضوية العديد من شيوخ الزيتونة والعديد من المثقفين الذين اقتصر نشاطهم في تلك المرحلة على الجانب الفكري من خلال إقامة الحلقات في المساجد، وكذلك من خلال الانخراط بجمعيات المحافظة على القران الكريم.[1]

ولقد بدأت الحركة لقاءاتها التنظيمية بصفة سرية في 1972 وكان "راشد الغنوشي" من أبرز مؤسسيها مع عبد الفتاح مورو وآخرين، كما تأثر منظروها بأفكار المفكر الجزائري "مالك بن نبي"، وبفكر "سيد قطب" منظر الاخوان المسلمين.2 ومن المعروف أن الحركة الإسلامية في تونس جاءت عبارة عن تمازج بين مجموعة من التوجهات الثقافية الأمر الذي طبعها منذ البداية بطابع الحوار إذ كان معترفا منذ البدء بحق التنوع وحق الاختلاف وضرورة الحوار وان يكون القرار ثمرة وفاق وليس املاء من شيخ.[3]

وفي العام 1981عقدت الحركة بقيادة "راشد الغنوشي "مؤتمرا صحفيا أعلنت فيه عن توقيع إعلان تأسيس حزب جديد "حركة الاتجاه الإسلامي"، فيما كان الدستور التونسي يحظر تأسيس الاحزاب على اساس ديني، وكانت الساحة التونسية حكرا على احزاب السلطة والقريبة من دوائرها. وعندما بدأت تبرز قوة الحركة الإسلامية الجزائرية في بداية الثمانينات، بدأت حركة الاتجاه تعرف قوة فراحت تدعو الى تظاهرات طلابية في الثانويات والجامعات ودخلت في جدال مع السلطة.[4]

وسطرت الحركة أهدافها في إعادة تأكيد الموروث الحضاري العربي الإسلامي مـــن خلال الـــتركيز علـــى المساجد كمراكز التعبد والتعبئة الجماهير، ووضع قيود ضـــد المظـــاهر العلمانية والـــتي تشـــوه صورة الدولـــة التونسية المسلمة.[5]واهتمت بمعالجة قضايا المجتمع من خلال طلب الاستفتاء حول مجلة الأحوال الشخصية للمرأة، لذا قامت قوات الأمن باعتقالات واسعة لأعضائها وكوادرها بما فيهم زعيمها، رغم ذلك استمرت الحركة في نشاطها سرا .ثم عادت الحركة للعمل العلني بعد إزاحة الحبيب بورقيبة عن الحكم عام 1987وتولي بن علي الرئاسة حيث رحبت الحركة بهذا الانقلاب باعتباره خطوة لتدعيم الديمقراطية. وغيرت اسمها الى "حركة النهضة" كي تتوافق وقانون الأحزاب، ونالت وعدا من الرئيس "زين العابدين بن علي" بالاعتراف الرسمي، لكنه تراجع عن وعده وحصل الاصطدام مجددا بين الحركة والسلطة، وسجن بعض أعضائها واتجه بعضهم الآخر الى المنافي. وعلى مدى عشرين عاما لم يكن يسمح لأي شخص ابداء التعاطف مع حركة النهضة.[6]

وبعد انطلاق الثورة التونسية في **17**ديسمبر **2010**وسقوط نظام "زين العابدين بن علي" يوم **14**جانفي**2011** تم الاعتراف القانوني بالحركة حزبا سياسيا، وتصدرت المشهد وباتت من أبرز القوى السياسية في الساحة التونسية.

2.2 مراجعة التوجهات الفكرية والسياسية لحركة النهضة

ارتبطت طبيعة دور حركة النهضة في فترة الحراك على عملية الانتقال الديمقراطي في تونس بسلسة التحولات وجملة المراجعات والنقد الذاتي التي قامت بها هذه الحركة ونجزها في مستويين:

المستوى الأول: مراجعات الانخراط في العملية السياسية:

وضمن هذا المستوى من المراجعات يمكن أن ندرج تبيئة حركة النهضة للعديد من المفاهيم السياسية من قبيل الديمقراطية. حيث يتبين لنا من خلال التوجهات الفكرية والسياسية للحركة أنها أكثر مرونة واستجابة لضغوط ومقتضيات الحداثة من الحركات الإسلامية الاخرى إزاء قضية الديمقراطية.[7] حيث اهتمت الحركة الإسلامية في تونس بقضايا أكثر حضورا في الواقع التونسي خلافا لما حدث في المشرق، فنجد موضوعات الديمقراطية والمرأة والحريات العامة ذات اولوية في كتابات الاسلاميين أكثر من موضوعات تطبيق الشريعة والقوانين الاسلامية والحدود الشرعية التي تثير اهتمام الاخوان المسلمين في المشرق.[8]

ولقد بدأت الحركة بعد عام **1984**تعلن صراحة وبوضوح قبولها لكل شروط اللعبة الديمقراطية وما يترتب عليها من نتائج. وهنا يؤكد "بورجا فرانسوا" بقوله: وللمرة الاولى –حسب معلوماتنا–يتخذ مناضلو الاسلام السياسي في العالم العربي موقفا صريحا من الديمقراطية التي يطالبون بها ويدافعون–رغم الاختلافات الايديولوجية–عن حق التعبير والتنظيم بالنسبة لجميع الأحزاب الموجودة حتى إذا كانت هذه الأحزاب تمثل النقيض الاقصى لهم مثل الشيوعيين.[9]وقد كان كتاب الغنوشي الحريات العامة في الدولة الإسلامية جهدا فكريا لتوطين الديمقراطية وحقوق الانسان في فكر حركات الاسلام السياسي.

وعلى عكس بعض الحركات الإسلامية التي تتخذ موقفا الرفض بالمعنى الفلسفي والحضاري للديمقراطية وتقبلها فقط كأداة أو نظام للحكم في أقل الأحيان، وتفضل عليها مفهوم الشورى في معظم الأحيان. فإن حركة النهضة التونسية وعن طريق مؤسسها الغنوشي تتناول قضية التعارض بين **الشورى والديمقراطية** من زاوية مختلفة تماما، هي لا تحاول تأطير الديمقراطية دينيا كما سعى لذلك " حسن الترابي "، ولا ترى تعارضا أو تفصح عن هذا التعارض، ولا تحاول التوفيق بينهما، وانما تعتمد منهجا مختلفا يقوم:[10]

- على استبعاد الأسس الفلسفية الديمقراطية وتجنيبها من النقاش وبدلا من ذلك النظر للديمقراطية على أنها تراث إنساني عالمي أصبحت له أسس جديدة ليست بالضرورة أسس علمانية.
- تهتم بترسيخ التقاليد الديمقراطية في الممارسة، أو بمعنى أصح إقامة تطابق بين الشورى والديمقراطية.

- تؤمن-على الأقل مرحليا – بمتطلبات أساسية في الديمقراطية كتداول السلطة والاعتراف بالآخر، أيا كان وترك الأمر للشعب يحكم على الأصح باختياره الحر.
- تعتبر الديمقراطية وسيلة المسلمين لإقامة المجتمع والدولة الإسلامية، وأما عندما تتحقق الدولة الإسلامية بالكامل فإن الحركة لا تشير إلى ما سيكون عليه موقفها من الديمقراطية، مع ملاحظة أنها تعتبر قيام الدولة مسالة تحتاج إلى زمن طويل.

وأهم محاور تفكير الغنوشي هو اسهامه الكبير في اعادة انتاج الديمقراطية معرفيا وتاريخيا ومحاولة تفسيرها إسلاميا وربطها بتراث الإسلام. فهو لا يرى ديمقراطية في المنطقة من دون إسلام ولا إسلام من دون ديمقراطية. المسالتان متلازمتان في منهج تفكيره. فهو يتفق مع عدد من الإسلاميين في أن مصطلح الديمقراطية يتسع ليشمل انظمة سياسية متنوعة، كما انه ثمرة الصراع الاوروبي. ولكي تصلح الديمقراطية في رأيه للواقع الإسلامي لابد من إعادة استنباتها في الأرض الإسلامية وتخليصها من كل الشوائب العلمانية،[11] ويدعو الى تأصيل مفهوم الديمقراطية في الفكر الإسلامي، ولا يكفي كما هو معلوم القول بان الاسلام لا يتعارض مع الديمقراطية، ولكن ان يتمثل المسلمون الديمقراطية وكأنها جزء من عقيدتهم ورؤيتهم العامة.[12]

لقد نجحت حركة النهضة في عملية إدماج البعد الديمقراطي في بنية الفكر الإسلامي والممارسة السياسية والمجتمعية، مؤكدة على قبول التداولية والتشاركية التي هي أساس وجوهر الممارسة الديمقراطية والتي طالما جرى التشكيك بصدق التزام الإسلاميين بها. وهي تجربة تؤكد في خلاصاتها ومساراتها وبرامجها أن ما بعد الإسلام السياسي يقطع مع مرحلة وأطروحات هوياتية سابقة تمركزت في خطابها الدعوي على مرجعية الدولة وليس المجتمع. بالإضافة إلى قيامها بمهمة توطين الديمقراطية في صميم منظومة الفكر السياسي الإسلامي، حيث حولته إلى ثقافة مؤسساتية داخل تركيبتها التنظيمية ومؤسساتها القيادية من حيث عمليات المساءلة والرقابة واختيار القيادات وترشيحها.ولجأت هذه الحركات إلى الانخراط في الحياة السياسية العلنية، وأنشأت بالتالي هيكليات تنظيمية مرئية ومارست وظائف سياسية محددة معتمدة ما يسمى بلغتها السياسية فقه المرحلة أو الضرورة والذي يرتب عليها انتهاج الواقعية والمرونة السياسية والبدائل الناعمة بدلا من الطرح العقائدي والجذري.

كما أبدت حركة النهضة اهتمامها بقضايا حقوق الانسان لأسباب عملية وفكرية تأصيلية، فقد رأت إمكانية الاستفادة من المطالبة العالمية باحترام حقوق الإنسان وتنامي الحملات والمنظمات المهتمة برعاية عدم انتهاك هذه الحقوق، وبالتالي استفادت كثيرا في جذب الانتباه الدولي والتعاطف العالمي مع قضاياها في صراعها مع حكوماتها محليا، لذا أصبحت الحركة مطالبة بتحديد موقف فكري واضح من هذه المسألة، و لم يعد من الممكن أن تتجنب مناقشة حقوق الإنسان على المستويات المختلفة، الفلسفية والثقافية والعملية.[13] فقد عرفت الحركة خلال محاكمات عام 1981دور منظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية في التضامن مع سجناء الضمير، وضمان محاكمات عادلة وقانونية لذلك نجد كتابات حركة النهضة تسعى لإيجاد موقع لقضية حقوق الإنسان في خطابها السياسي وفكرها المكتوب، وهي بالتالي تواجه إشكالية التوفيق بين الثوابت الدينية ومتغيرات العالم المعاصر.

كما نلاحظ تطور ملحوظ في موقف حركة النهضة من المرأة ، عندما كانت في السبعينيات تحت مسمى حركة الاتجاه الإسلامي، اتخذت موقفا متشددا عموما من تطبيق الشريعة الإسلامية، وكما اعتبرت قانون الأحوال الشخصية المطبق في تونس يحمل روح التمرد على الإسلام ويدفع المرأة إلى التحلل (يمنع القانون تعدد الزوجات وبحكم القضاء في الطلاق ويقر بحق التبني)، وعلى النقيض كانت الحركة تؤيد تعدد الزوجات وتعتبره أمرا مباحا وجائزا بصريح النص المحكم الذي لا شبهة فيه، كما كانت ترفض الاختلاط وتعتبره سبيلا للفجور، وترى أن حق المرأة في التعليم محدود فيما يكفل قيامها بوظيفتها الطبيعية التي هي شؤون المترل ورعاية الأطفال، وكانت ترى أن انشغال المرأة لا يجوز إلا عند شدة الحاجة وشرط أن تكون المهنة شريفة.

لكن تغير الموقف بعد أن تحولت حركة الاتجاه الإسلامي الى حركة النهضة حيث أصبحت تدافع عن حق المرأة في العمل وتراه أمرا واقعا لابد من مواجهته بروح جريئة، وترى أن رفض تعليم البنت تصورا بدائيا ليس له أساس من الدين ولا من المصلحة، وتوافق على الاختلاط بين الرجل والمرأة بشروط إسلامية.[14] ويعترف "الغنوشي" أن الحركة **أخطأت** في السابق عندما اتخذت موقفا متشددا من مسألة المرأة، ويقر بأن المهم للحركات الإسلامية أن تنقذ نفسها وتتخلص من عيوبها بنفسها، ويذكر (الاستقامة في العلاقة بين الجنسين لا تتم بالمبالغة في العزل، وفي الخروج أصلا...لسنا مضطرين أن نمنع المرأة من العمل حتى نضمن الصلاح، ولسنا مضطرين لنضمن صلاح المرأة أن نبعدها عن عالم الرجال...). كما يؤكد "راشد الغنوشي" بقوله: " ليس في الإسلام ما يبرر إقصاء نص المجتمع الإسلامي عن دائرة المشاركة والفعل في الشؤون العامة ... بل ان ذلك من الظلم للإسلام ولأمته قبل ان يكون ظلما للمرأة ذاتها...لأنه على قدر ما تنمو مشاركة في الحياة العامة على قدر ما يزيد وعيها بالعالم وقدرتها على التأثير فيه...نحن إذا مع حق المرأة الذي قد يرتفع احيانا الى مستوى الواجب في مشاركتها في الحياة السياسية على اساس المساواة في إطار احترام اخلاقيات الاسلام، فإنما التفاضل بالكفاءة والخلق لا بالجنس واللون.[15]

المستوى الثاني: مراجعات ما بعد الانخراط في العملية السياسية

ونقصد هنا رصد جملة المراجعات التي انطلقت بعد اندماج حركة النهضة في العملية السياسية، ونحصرها في تحولين أساسين وهما: جدلية العلاقة بين الجماعة والحزب والانعطاف الى السياسات العمومية وجدلية المرجعي الايديولوجي والبراغماتي العملي.

أولا: جدلية العلاقة بين الدعوي والسياسي:

منذ البداية وعلى لسان مؤسسها الغنوشي أعلنت حركة النهضة في بيانها التأسيسي الأول الصادر في تونس في جوان 1981 إنها". لا تقدم نفسها ناطقا رسميا باسم الإسلام في تونس ولا تطمع يوما في أن ينسب هذا اللقب إليها... نحن بصدد التحول إلى حزب يتفرغ للعمل السياسي، ويتخصص في الإصلاح انطلاقا من الدولة، ويترك بقية المجالات للمجتمع المدني ليعالجها، ويتعامل معها من خلال جمعياته ومنظومة الجمعيات المستقلة عن الأحزاب بما في ذلك النهضة"،[16] واعتبر المؤتمر أن التحول إلى حزب ديمقراطي وطني ذي مرجعية إسلامية هو انعطافه استراتيجية تاريخية رشيدة وعميقة. وأشار "الغنوشي" أن النهضة "ستبقى حزبا مدنيا يستمد مرجعيته من قراءة تعتبر أن الإسلام والديمقراطية متوافقان". معتبرا أن الحزب يصنف "ضمن تيار الإسلام الديمقراطي، وهذا ليس بدعة في العالم الديمقراطي، حيث نجد أحزابا ديمقراطية عريقة تستمد إلهامها ومرجعيتها من ديانتها، فهناك المسيحيون الديمقراطيون وغيرهم من الأحزاب التي تجمع بين المرجعية الدينية، والالتزام بالديمقراطية[17]

إن عملية التحول في سلوك "النهضة" وخطابها، لم يكن مجرد قرار تنظيمي لحظي، يقصد محاولة إعادة هيكلة جسمها التنظيمي، لإظهار أهدافها في المجتمع وتثمينها، وإنما كانت عملية مراجعات فكرية ممتدة في الزمن، وزادت في التبلور لحظة القمع السياسي الذي امتد لعقدين من الزمن في ظل حكم بن علي، بتدشين مراجعات ونقاشات فكرية واستراتيجية كانت تقصد بالدرجة الأولى إعادة تعريف هوية الحركة. كما أكد ذلك رئيس الحركة بقوله "إن التخصص الوظيفي بين السياسي وبقية المجالات المجتمعية ليس رضوخا لإكراهات ظرفية بل تتويج لمسار تاريخي تمايز فيه السياسي عن الدعوي في حركتنا بحكم التطور وتماهياً مع ما جاء به الدستور التونسي".[18]

وفي مؤتمرها العام العاشر، أعلنت حركة النهضة أنها ستفضل العمل السياسي على العمل الدعوي، وستتحول إلى حزب ديمقراطي وطني، وروج قادة الحزب وثيقة لقواعد الحركة، تدافع عن الفصل بين العمل السياسي والدعوي وتدفع بأن هذا الفصل سيضمن مزيدا من الفعالية والمهنية للحزب، وسيتسق مع قوانين الأحزاب السياسية في تونس.

ثانيا: الانعطاف الى السياسات العمومية وجدلية المرجعي الايديولوجي والبراغماتي العملي

وهذا ملمح آخر من ملامح التحول داخل حركة النهضة، اذ استطاعت عن طريق الانخراط في العمل السياسي نقل افكارها وتوجهاتها من شعارات عامة الى إجراءات سياسية والانعطاف الى السياسة العمومية، وهذا بدوره يستتبعه بالضرورة إعادة ترتيب العلاقة بين الايديولوجي والمصلحي أي بين الاهداف كما هي مقررة مرجعيا وايديولوجيا، وبين ما يمكن ان تتوسل به من سياسات عمومية مرحلية للوصول الى الأهداف الاستراتيجية التي تتطابق مع المقتضيات الايديولوجية والفكرية.[19]فإذا كانت حركة النهضة المنخرطة في العملية السياسية انعطفت بأشكال متفاوتة الى السياسات العمومية، فإنها ايضا وبنفس التفاوت، بدأت تشهد التخفيف من الأطر الايديولوجية لفائدة التوسع الاتجاه العملي البراغماتي.

وسنعتمد على ابراز مؤشرات الانخراط في السياسات العمومية لحركة النهضة من خلال الاعتماد على البرنامج الانتخابي الذي يتضمن رؤية الفاعل السياسي الاسلامي في تدبير العلاقة بين المرجعي الايديولوجي والبراغماتي العملي.

حيث يمثل برنامج "حزب حركة النهضة" نموذجا فريدا في الفكر السياسي لحركات الإسلام السياسي في الوطن العربي. فالبرنامج يعتز بالقيمة الحضارية للإسلام، وينص على أنه دين الدولة التونسية، وعلى أن اللغة العربية هي لغتها، ولكنه في الوقت نفسه يعترف برصيد الخبرات الوطنية لتونس، بل وبالخبرة الإنسانية للعالم. إنه يرى الدين مصدرا للإلهام، ويسعي إلى عدم فصل مجالات الحياة عن فلك القيم والأخلاق، بل إنه يقوم على فكرة استخدام "تعاليم الإسلام" كأساس لنهضة البلاد.[20]

كما قررت الحركة فيما يخص الأيديولوجية هجر سياسات الهوية لحساب سياسة أكثر عملية متمركزة حول السياسات. حيث صرح "الغنوشي" في كلمته بأن «الدولة العصرية لا تدار بالأيديولوجيا والشعارات الفضفاضة والمزايدات، بل بالبرامج والحلول الاجتماعية والاقتصادية التي تحقق الأمن والرفاه». ومن اللافت للنظر أن البرنامج يعترف صراحة بالدولة المدنية، ويحدد وظائفها، وذلك في المادة العاشرة منه: "تتبني حركة النهضة نموذج الدولة المدنية التي ترعي الشأن العام، وتحمي السلم الاجتماعي، وتعمل من أجل الرقي الاقتصادي، وتسعي إلى ترسيخ الحريات العامة والخاصة، وتحترم قواعد الديمقراطية والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.[21]"

بالإضافة الى ذلك استطاع الحزب الى ابعد الحدود أن يتحرر من منطق الدعوي في صياغة برنامجه الانتخابي، مخففا بذلك من المفردات الدينية خاصة في مجالات التي في العادة ما تعتبر منطقة للنقد والاعتراض العلماني، فقد استعمل صياغات في التعبير عن الاسلام والهوية والمرجعية الإسلامية أقرب ما تكون الى السياسات العمومية، فاستعمل البرنامج أكثر من مرة، المخزون الثقافي الحضاري واستعمل القيم الانسانية، وكثيرا ما كان يزاوج بين القيم الاسلامية والكسب الانساني في نفس العبارة. وقد برز التخفيف من المصطلحات الدينية في أكثر في مجالات التي في العادة ما تعتبر منطقة للنقد والاعتراض العلماني خاصة في قطاع السياحة والفن فلم يرد أي إشارة للجانب الديني.[22] وهذا ماكده "حمادي الجبالي "الأمين العام لحزب النهضة بقوله: " أن القطاع السياحي يعد من المكتسبات التي لا مجال المساس بها، واضاف: " هل من المعقول أن نصيب قطاعا حساسا وحيوي مثل السياحة بالشلل بمنع الخمور وارتداء لباس البحر وغيرها من الممارسات؟ هذه ممارسات وحريات شخصية مكفولة للأجانب ولتونسيين أنفسهم. وفي موقفه من

بيع الخمور وارتداء النساء لباس البحر قال راشد الغنوشي لا أحد يفقه تاريخ التشريع في الاسلام يسمح لنفسه بأن يغير انماط الحياة من مأكل ومشرب عن طريق القسر والاكراه والتهديد، فالله خلق الناس احرارا...[23]

فقارئ برنامج الحركة الانتخابي يتبين انه ازاء برنامج ثوري تنويري وحداثي بامتياز، فلا نجد في متنه حديثا عن الحكم الإسلامي، ولا عن تطبيق الشريعة، ولا عن استهجان الغرب، ولا عن دولة إسلامية، بل نحن ازاء برنامج واعد يمثل هموم المواطنين في المرحلة الانتقالية، ويعي تحديات الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ويؤسس "لتونس الحرية والعدالة والتنمية."[24] ويستحضر قيم الديمقراطية الغربية والنظام الجمهوري من قبيل التعددية وحقوق الانسان، واستقلالية القضاء والمواطنة والمساواة والتداول السلمي. واستحضر الإسلام في نقاط معدودة من مجموع 365 نقطة اشتمل عليها البرنامج الانتخابي للحركة، باعتباره دين الدولة واساس الهوية ومنبع قيم "التكافؤ والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وترشيد الاستهلاك والابتعاد عن سلوكيات التبذير.... فضلا عن قيم الصدق والشفافية والأمانة والثقة والايثار والكسب المشروع.[25]

3. المحددات الموضوعية لدور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس

ونقصد بها استراتيجيات تعامل النظام السياسي الحاكم في تونس والقوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الامريكية مع حركة النهضة في فترة الحراك الشعبي الديمقراطي.

1.3علاقة حركة النهضة بالنظام السياسي الحاكم :

على مدى عقود شكلت حركات الاسلام السياسي تحديا للأنظمة التي أعقبت الحقبة الاستعمارية الكولينيالية السلطوية وشبه السلطوية في المنطقة، وقد تراوحت العلاقة بين الأنظمة العربية بطبيعتها الهجينة السلطوية وهذه الحركات بطبيعتها المزدوجة الدينية والسياسية بين الاحتضان والتحالف أحيانا، والعداء والاستئصال أحيانا أخرى، ولكنها لم تكن شريكة حقيقية في السلطة. وفي هذا السياق تراوحت العلاقة بين حركة النهضة والنظام السياسي بين الاقصاء والاستبعاد الى مرحلة التمكين السياسي لها. في فترة الحراك الشعبي الديمقراطي.

أولا: مقاربة الإقصاء

كانت تونس قد ضربت المثل في استخدام أسلوب الإقصاء ضد حركات الإسلام السياسي، فقد اتبعت السلطة السياسية فيها ما عرف بسياسة تجفيف الينابيع، شهدت تونس على أثره عنفا سياسيا متواصلا من جانب الأنظمة الحاكمة فيها موجها الى مختلف حركات الإسلام السياسي خاصة حركة الاتجاه الاسلامي.[26] وبالرغم ما شهدته هذه الحركـــة من مراجعات فكرية بالتحول من العنف إلى الرغبة فـــي المشـــاركة السياســـية في السلطة، إلا أن مصيرها كان مصير الجهة الاسلامية للأنفاذ في الجزائـــر، إذ تعرضت بـــدورها إلـــى الحصـــار والاقصاء لا لشـــيء إلا لأن محـــور نشـــاطها السياسي هو الطموح الوصول إلى السلطة.

ولقد عانت حركة النهضة في تونس، من القمع والإقصاء خلال حقبتي "بورقيبة" و"زين العابدين بن علي"، و لم يسمح لها بالعمل السياسي إلا لمدة محدودة في ظل حكم الرئيسين، اذ كان لكل منهما هدفه الخاص. حيث ارتأى "بورقيبة" السماح للحركة بالعمل بدون منحها ترخيصا سياسيا املا بضرب التيارات القومية واليسارية، إلا أنه سريعا ما قمع الحركة لتخوفه من خروجها عن السيطرة، وقد كان بورقيبة عازما على استئصال التهديد الإسلامي " لدرجة أنه حينما حكمت المحاكـــم على "الغنوشي" بالسجن مدى الحياة مع الاشغال الشاقة وليس بالإعدام أمر بإعادة المحاكمة. كما بالغت عمدا في تصوير قوة الإسلاميين وفي التركيز عليها، حتى تبرر نظام إلغاء الحريات وتأبيد الأحكام العرفية، كما قامت عمدا بخلق بعبع إسلامي تمحو فيه جميع الفوارق بين التيارات الإسلامية السياسية ذاتها فتردها جميعا إلى قوة.[27]

وكذلك الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" الذي أعلن السماح للحركة بحرية العمل السياسي في ظل ادعائه بتغيير الاوضاع السياسية ومنحها الفرصة للانفتاح، لكن كشفت الانتخابات البرلمانية في 1989عن أن القوى الاسلامية ممثلة في حركة النهضة تمثل التهديد الحقيقي للنظام الجديد، ومن اجل التخلص منها وتحجيمها، اتبع "بن علي" ابتداء من التسعينيات على آليتين أساسيتين: الأولى تتمثل في تأسيس نوع من التحالف مع القوى الحزبية والسياسية العلمانية ضد حركة النهضة، أما الآلية الثانية، تمثلت في توجيه سلسلة من الضربات الأمنية على رموز وقواعد حركة النهضة، وقد كان لطبيعة تلك المرحلة انعكاساتها السلبية الشديدة على عملية التحول الديمقراطي في تونس.28 لكن وضعها اختلف بعد نجاح الثورة في 2011 اذ أصبح دورها واضحا ومهما.

ثانيا: التمكين السياسي لحركة النهضة

بعد عقدين من الإقصاء السياسي والقمع، ومع اندلاع الثورة التونسية نالت حركة النهضة الاعتراف القانوني كحزب سياسي مدني في آذار/ مارس 2011. و"عرفت نفسها -في بيانها التأسيسي-بأنها "حزب يعمل في إطار القانون والنظام الجمهوري،" وأكدت على العمل من أجل تحقيق عدة أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية وحقوقية وثقافية وعلمية.[29]

حيث حقق حزب حركة النهضة أكبر حصة من المقاعد في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (التي انعقدت في أكتوبر2011). ونتيجة لذلك تشكل التحالف الثلاثي (وهو تحالف سياسي نكون من ثلاثة أحزاب: حزب حركة النهضة، والمؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل الديمقراطي للعمل والحريات) الذي حكم تونس في عصر ما بعد "زين العابدين بن علي" وشكل حكومتين متعقبتين يرأسهما القياديين بحزب حركة النهضة، "حمادي الجبالي" و"على العريض".

لكن الصعود السياسي لحزب حركة النهضة أشعل فتيل استقطاب سياسي حاد بين التوجهات العلمانية والإسلامية في تونس. انخرط كلاهما في صراع ممتد استخدمت فيه العديد من الاستراتيجيات: الإضرابات، والاعتصامات، والصدامات في الشارع، وحملات القوائم السوداء، والوعظ الديني. تمحور الصراع حول كثير من القضايا، مثل الحريات المدنية في الدستور، والعدالة الانتقالية، وتقنين الشريعة، والعزل السياسي لرموز النظام القديم. وفي صيف2013، وصل الصراع السياسي إلى أوجه، تأثرا بالانقلاب العسكري في مصر، وزادت مخاطر انهيار عملية التحول الديمقراطي. غير أن حركة النهضة، في جانفي 2014، تمكنت من تفادي هذا المصير الكارثي بواسطة مفاوضات ناجحة بين الخصوم، مكنتهم من التوصل إلى دستور متفق عليه وحكومة ائتلافٍ وطني.30ومن أجل تقوية وضعها السياسي في النظام الجديد والحفاظ عليه، أسس حزب حركة النهضة تحالفا مع الأحزاب العلمانية المعتدلة، وتبنى خطابا ائتلافيا يضمن تأييد عدد من مكونات المجتمع التونسي.

اما علاقة حركة النهضة بالمعارضة الفاعلة في تونس فكانت تتراوح بين الخصام والتوافق. فبعد مرحلة الاستقلال وقيام الدولة القطرية في النصف الثاني من القرن العشرين حصلت القطيعة والخصام بين التيار الإسلامي والتيارات السياسية والفكرية الأخرى واستمرت هذه القطيعة يحكمها عدم الثقة بين الطرفين لزمن طويل. لكن بالمقارنة مع أغلب حركات الاسلام السياسي في العالم الإسلامي، وبخلاف مكونات التيار الاسلامي في تونس ايضا ، فإن حركة النهضة تعمل ضمن إطار تشاركي توافقي، حيث شاركت في التوقيع على ميثاق وطني في نوفمبر 1988 الذي يشكل عقدا مشتركا بين كافة التنظيمات الاجتماعية والهيئات والأحزاب السياسية **بما** فيها الحزب الحاكم، على الرغم من أنه تضمن أفكار تتناقض مع أفكار الحركة، وقد اعترفت فيه الحركة الإسلامية بالشرعية القانونية للدولة، بمعنى أنها لا تطرح نفسها في موقف مواجهة وتنافس على الأقل مع السلطة في ذلك الوقت.

وبقيت على هذا النهج التوافقي بعد الحراك الشعبي الديمقراطي حيث يؤكد راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة أن هذه الأخيرة ليس عندها أي تحفظ اتجاه أي طرف سياسي آخر، سواء كان هذا الطرف إسلامي أو غير إسلامي، وإذا كانت هناك أطراف أخرى لها تحفظات إزاء أطراف أخرى، فإن حركة النهضة ليس لديها أي تحفظ إزاء أي طرف آخر يقبل الحوار ويقبل الصراع الديمقراطي في البلاد ولا ينفي وجود غيره.31وقد صرحت حركة النهضة أنها لا تعارض أن يقوم في البلاد أي اتجاه من الاتجاهات ولا تعارض قيام أي حركة سياسية، وإن اختلفت معها اختلافا جوهريا كالحزب الشيوعي انطلاقا من فكرة أن الشعب هو المستوى المركزي لإضفاء الشرعية على الحكم، فالحركة الإسلامية لا تدعي الوصاية باسم الإسلام ولا تعتبر نفسها ممثله الرسمي والوحيد.[32]

انتهاج النهضة لهذا المنهج لا يعني بالضرورة عدم وجود علاقات توتر بينها وبين المعارضة في إطار التنافس الديمقراطي ويدخل ضمن التخصص الوظيفي لكل منهما خاصة عندما كانت الحركة في الحكومة، فباستثناء حزبي التكتل والمؤتمر، تبدو علاقة الحركة بالأحزاب المدنية المعارضة، متوترة يسودها عدم ثقة متبادلة، فالنهضة تتهم المعارضة بالعمل على عرقلة اعمال الحكومة والتآمر عليها مع السفارات الاجنبية لإسقاط الحكومة. اما المعارضة فتتهم النهضة بانتهاجها نفس الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للنظام السابق. ولا تثق المعارضة أيضا في نوايا النهضة حول اعتماد النظام الديمقراطي والعدالة والمساواة، وتعتقد ان النهضة لم تقطع بعد مع الفكر السلفي، كما لم تحسم بصفة النهائية مع مسالة طبيعة الدولة، وبقدرتها الفائقة على الانقلاب عل مواقفها والتراجع عنها.[33]

2.3. تأثير القوى الاقليمية والدولية في دور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس:

ونتناول في هذا العنصر دور المحيط الاقليمي والدولي كعامل تهديد او انجاح لدور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي خاصة في فترة الحراك الشعبي الديمقراطي.

أولا: تأثير القوى الإقليمية في دور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي

لقد تطور المتغير الإقليمي وأصبح يشكل دورا مهما في ترسيم مواقف الدول تجاه الحركات الإسلامية، وفي المقابل اصطفافات تلك الحركات إقليميا، فمنذ العام 2013، أصبحنا أمام ثلاثة معسكرات إقليمية في المنطقة العربية، مع عمليات تبدل وتحول جزئية تحدث في مواقف الدول أو تلك الحركات، المحور الأول هو العربي المحافظ، الذي يضم السعودية والإمارات، ومصر، بدرجة رئيسة، ويقوم في موقفه من الإسلام السياسي على العداء المطلق، وحظر تلك الحركات، سواء كانت تنتمي إلى الإخوان المسلمين أو تشارك في العملية السياسية. أما المحور الثاني فهو التركي، الذي قام بدعم الإسلاميين بوصفهم قوى تغيير مرتبطة بالحراك العربي، والثالث هو الإيراني، الذي دعم القوى والحركات ذات المرجعية الشيعية.

فبالنسبة للموقف الإماراتي والسعودي فكان ضد الثورة وضد صعود حركة النهضة في إثر تحرك الشارع البحريني بشعارات الثورة التونسية نفسها. الاستثناء كان الموقف التركي، حيث تبنت تركيا مسار هادئ في البداية، ازاء الثورة التونسية.[34] لكن فيما بعد ابدت عبر تصريح وزير خارجيتها "أحمد داود أوغلوا" استعدادها لدعم المطالب الديمقراطية للشعب التونسي، وأعرب عن أمله في الانتقال السلمي للسلطة في ظل مبادئ الحرية والديمقراطية، وأكد أن حركة النهضة مثلت نموذجا يحتذى به في كل البلدان التي تسعى للإصلاح إذا ابتعدت عن مزالق المسار نحو الديمقراطية، وأضاف إذا تم التحول الديمقراطي في تونس بنجاح فهذا بفضل التنازلات التي قامت بها حركة النهضة.[35]

كما رحب الاصلاحيون الايرانيون بالثورة وبصعود حركة النهضة معتبرين صعودها استرداد للكرامة والحرية ومقارعة الاستبداد، حيث يرى سفير إيران السابق لدى فرنسا صادق خرازي ان تحقيق المدنية أصبح مطلب الجماهير المنتفضة، وان سجل الانظمة العربية في مسالة الحرية والديمقراطية وسيادة القانون مؤسف للغاية، وان الصحوة العربية لن تتوقف عند بلد محدد ولن يستثنى منها أحد.[36]

بالإضافة الى ذلك فإن موقف القوى الإقليمية من صعود حركة النهضة تباينت بحسب مقتضيات الجغرافيا والمصالح، فالجزائر، توجست من امتداد المثال التونسي نحوها، لأن الصلة بين حركات الإسلام السياسي في البلدين ليست من قبيل صلات التعاون والتضامن، كما قد يحدث بين تنظيم وآخر في بلدان مختلفة، بل هي صلة اتحاد وتماثل في مستوى الفكر وترابط وتشابك في مستوى المصالح.[37] لهذا تخوفت في البداية من وصول الإسلاميين إلى السلطة، ولكنه نتيجة للتحديات الإقليمية التي كانت تواجه الدولتين وخاصة في ظل حالة الفراغ الأمني في الدولة الليبية، قامت الجزائر بالتنسيق المشترك مع حكومة الترويكا التونسية والتي كانت تضم حزب النهضة، واستمر ذلك حتى وصول حزب نداء تونس للسلطة وتراجع الإسلاميين، وذلك على الرغم من وجود بعض التجاذبات بين الدولتين في أعقاب اغتيال "شكري بلعيد" و"محمد البراهمي"، نتيجة لاتهام بعض القوى السياسية التونسية للجزائر بالضلوع في تدهور الوضع الأمني في تونس.[38]

ثانيا: تأثير القوى الدولية في دور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس

إن سياســـات الدول الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الامريكية واوروبا تشكل متغيرا مهم في ترسيم الدور السياسي للإسلاميين، فخلال السنوات الأخيرة، ونتيجة الانتفاضات التي عمت أرجاء العالم العربي، اعتمدت الولايات المتحدة والدول الاوروبية مفهومين للديمقراطية: اولهما الديمقراطية كقيمة مطلقة يؤدونها. وثانيهما الديمقراطية كتطبيق نسبي ينحازون فيه الى دول دون اخرى والى جماعات دون اخرى.[39]

وفي هذا السياق أبدت الإدارة الامريكية قدرا كبيرا من الإيجابية في تعاملها مع مستجدات الحراك الاحتجاجي الشعبي ضد حكم "بن علي" بين ديسمبر2011 وجانفي2014.[40]اما موقفها من وصول الإسلاميين للسلطة، فقد تعاملت الإدارة منذ البداية مع الإسلاميين التونسيين دون مواقف دغمائية مسبقة.[41]ولم تبدي أي اعتراض على وصولهم للسلطة، بل عمدت على مد جسور الحوار مع الإسلاميين. وبالتنسيق مع السفارة الامريكية في تونس جرى تنظيم زيارات قيادات من حركة النهضة الى واشنطن، حيث اجروا محادثات مع مسؤولين في الإدارة الامريكية في مقدمتهم السيناتور "جون ما كين" الذي صرح بان الأحزاب الإسلامية هي جزء من المشهد السياسي في تونس، ولا يمكن الحكم عليها إلا من خلال ممارستها.[42]

كما ابدت قيادات حركة النهضة هواجس من ردود فعل الحكومات الغربية، وخاصة الإدارة الأمريكية من احتمال فوزهم وتوليهم إدارة الحكم .حيث كان راشد الغنوشي يدرك حساسية المسألة لدى الغربيين، وصعوبة قبولهم بأن تخرج تونس من حكم أبناء الرئيس بورقيبة لتسقط في أيدي خصومه من الإسلاميين. ولهذا عمل الغنوشي على توجيه رسائل طمأنة إلى العواصم الأوروبية، ولـــكنه ركز بالخصوص على الولايات المتحدة الأمريكية.43 كما قدم حمادي الجبالي لدوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية تطمينات أن حركة النهضة حزب مدني وليست حزبا دينيا، وأنها لن تفرض معتقداتها الدينية على العلمانيين التونسيين. اذ لم يتضمن البرنامج الانتخابي للحركة أي إشارة الى إقامة دولة إسلامية، ولا وعد بتطبيق الشريعة الإسلامية او تحريم تطبيع العلاقات

مع إسرائيل، بل انه اعلى من قيمة الديمقراطية وأيضا الدولة المدنية، واكد ضرورة احترام حقوق الانسان ومكتسبات المرأة، المساهمة في بناء مجتمع تعددي ديمقراطي لا مكان فيه للإقصاء. مثل ذلك رسالة وجهتها الحركة الى النخب العلمانية في تونس، والى الراي العام الغربي بصفة عامة والامريكي خصوصا، مفادها ان الحركة تجاوزت عصر الأيديولوجيا المنغلقة وانخرطت بامتياز في موجة ما يسمى الإسلام السياسي المعتدل.

من خلال قراءتنا لموقف واشنطن من الثورة ومن وصول الإسلاميين للحكم يمكن ان نخلص الى ما يلي:[44]

- اختارت الإدارة الامريكية الانحياز لإرادة الشعب التونسي في تقرير مصيره.
- قبلت الولايات المتحدة الامريكية وصول حركة إسلامية للحكم، وأبدت استعداده للتعامل معها ما دامت ملتزمة بمقتضيات الديمقراطية والتنافس السلمي على السلطة.
- راهنت الإدارة الامريكية على تونس لتكون انموذجا للانتقال الديمقراطي، ونقطة انطلاق مشروع للإصلاح السياسي في البلاد العربي.
- مالت الولايات المتحدة الامريكية الى دعم التيار الإسلامي المعتدل المتمثل في حركة النهضة في ظل تنامي الجماعات الراديكالية في تونس وفي المنطقة.
- اقتنعت الإدارة الامريكية بعدم جدوى سياسة تجاهل الإسلام السياسي وتهميشهم وعدم مراعاة ما يمثلونه من حضور قوي في مجتمعاتهم، واشراكهم في صوغ المشهد السياسي في اوطانهم.
- نجحت حركة النهضة في تقديم صورة جديدة للإسلام السياسي تقوم على فكرة الدولة المدنية الديمقراطية.
- مد يد للإسلاميين المعتدلين في تونس وغيرها في مصلحة واشنطن وسعيها الى دعم انظمة سياسية حاكمة متصالحة مع شعوبها، ما يحد من سخط المواطنين على الولايات المتحدة الامريكية ويرفع عنها شبهة مساندة الأنظمة المستبدة.

لكن عندما تعرضت السفارة الأمريكية للاعتداء في ظل حكومة الترويكا وتصاعد ظاهرة ما سمي بالسلفية الجهادية، بدأت المواقف الغربية تتعدل قليلا من حركة النهضة .حيث ساد رأي يميل أصحابه نحو الشك في قدرات الحركة على تأمين أوضاع مستقرة داخل تونس، وأنها كحركة سياسية لا تزال غير ناضجة لتحمل مسؤولية إدارة الحكم، وعلى هذا الأساس رحبت العواصم الغربية بنجاح حزب نداء تونس في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، لـــكنها في الآن نفسه رحبت أيضا بمشاركة النهضة في الائتلاف الحكومي الذي دافع عنه كثيرا الرئيس الباجي قايد السبسي.[45]

أما موقف فرنسا فقد كان انزعاج باريس واضحا من صعود حركة النهضة من خلال تسرع رد فعل وزير الداخلية على نتائج انتخابات المجلس التأسيسي، حيث وجه تحذيرا واضحا لحركة النهضة، لـــكن الغنوشي تعامل معه بكثير من الهدوء، حين أكد التزام حركته بالنهج الديمقراطي. وهذا الأمر دفع بالفرنسيين فيما بعد لتصحيح موقفهم، والتأكيد أن فرنسا لا تتدخل في الشأن الداخلي للتونسيين. كما عملت بقية الحكومات الأوروبية والغربية على دعم الانتقال السياسي في تونس دون فرز واضح للأطراف المحلية على أساس سياسي أو أيديولوجي، دون أن يعني ذلك الحجب الكلي للدوافع والحسابات التي تعتمدها هذه الدولة أو تلك لضمان مصالحها وتقوية علاقاتها مع الأطراف الأقرب إليها ثقافيا وسياسيا.

وأمام تطور الاوضاع، سادت سياسة الامر الواقع واصبحت توجه مواقف الجيران كلهم، سواء عرب (الجزائر خصوصا)، او الاوروبيين او امريكيين. وبذلك تقدمت النهضة خطوة اخرى في تعزيز موقعها السياسي، واصبحت واثقة من تعامل المحيط الاقليمي والدولي معها تعاملا براجماتيا.

4.الخاتمة :

في ختام دراستنا نطرح جملة من النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لموضوع محددات دور حركة النهضة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، الذي حاولنا فيه تفسير وتحليل لماذا نجحت حركة النهضة ان تعتلي السلطة وتلعب دورا مهما في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس وتوصلنا الى ان هناك ثلاثة محددات حاكمة لهذا الدور:

تحولات النسق السياسي والمعرفي لحركة النهضة وهذا يتعلق بسلسة التحولات وجملة المراجعات والنقد الذاتي التي قامت بها هذه الحركة والتي تعوق تقدمها في الممارسة السياسية، ومن ثمة استطاعت هذه الاخيرة أن تفرض بموقعها وحجمها السياسي واقعا سياسيا جديدا دفع السياسيين الاخرين محليا (النظام السياسي والقوى السياسية الداخلية) ودوليا (القوى الدولية الكبرى) الى تغيير مواقفهم واستراتيجياتهم وتكييفها حسب المعادلة السياسية الجديدة التي تشكلت في العالم العربي.

تحول العلاقة بين حركة النهضة والنظام السياسي في تونس بعد سقوط المنظومة السلطوية فيها او على الأقل سقوط راس النظام، حيث أصبح النظام والقوى السياسية الاخرى مع مرور الوقت تتبنى استراتيجية التعايش مع هذه الحركة السلمية خاصة بعد سلسلة المراجعات الفكرية التي عرفتها

كما لم يعد "الفيتو" الغربي الحاد من حركة النهضة قائما، كما كان في العقود السابقة، وثمة توجه غربي عام لاختبار إمكانية التعايش معها، في ظل سيطرة الحركة على الشارع من ناحية، وضعف التيار الليبرالي من ناحية ثانية، وهذا وذاك يتوازى مع انتهاء صلاحية النظام السلطوي في تونس.

5. قائمة المراجع :

- **الكتب:**

1. ابراهيم سعد. الدين.(2000) . الاسلام السياسي ماضيا وحاضرا ومستقبلا. في: مجموعة باحثين، الاسلام السياسي وافاق الديمقراطية، مركز طارق بن زياد، الرباط.
2. إسيبيزيتو اجون.(2002) . التهديد السلمي خرافة أم حقيقة، (تر: قاسم عبده قاسم) ، دار الشروق، القاهرة.
3. بورجا فرانسوا.(1992). الإسلام السياسي صوت الجنوب: قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا. تر: لورين فوزي. دار العالم الثالث.
4. التليدي بلال. (2013) ، مراجعات الإسلاميين: دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت.
5. الجروشي صلاح. الدين. (2017)، قراءة في خصوصية الإسلام الحركي في تونس، في: مسعود الرمضاني واخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.
6. الجمعاوي انور،(2013)، الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة النهضة، في: امحمد جبرون واخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

7. حداد محمد، (2014)، الإسلاميون في تونس بعد الربيع العربي: الاستمرارية والتغيير في الخطاب والممارسة. في: حسين توفيق إبراهيم واخرون، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والافول، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
8. الحناشي عبد اللطيف، (2013)، الحركات الاسلامية في تونس: مرحلة ما بعد الثورة، في عماد عبد الغني واخرون، الحركات الاسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
9. الحناشي عبد اللطيف،(2017) ، تونس: تأثير الانتقال الديمقراطي على حزب النهضة. في محمد ابو رمان واخرون. افاق الاسلام السياسي في اقليم مضطرب: الإسلاميون وتحديات ما بعد الربيع العربي، مؤسسة فريدريش ايبرت، الأردن.
10. حيدر علي إبراهيم،(1999) ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز الدراسات والوحدة العربية، بيروت.
11. خدام منذر، (2004)، اسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
12. دان مشيل، (2017)، رد الولايات المتحدة الامريكية على الثورتين في مصر وتونس. ريتشارد مورفي. وآخرون. العرب والولايات المتحدة الأميركية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
13. السرحاني راغب، (2011)، قصة تونس من البداية إل ثورة 2011، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
14. الغنوشي راشد،(1993) . الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحد العربية، بيروت.
15. مجموعة مؤلفين،(2012)، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
16. محمد نعم صالح، (2010)، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب–تونس–الجزائر): دورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، دار الجنان، عمان.
17. مـــرادي مجـــد، (2014). ايـــــران وثـــورات العـــرب بـــــين الـــصحوة الاســـلامية والربيـــــع العربـــي، مؤســـسة الفكـــــر العربـــي، بيروت.
18. مسعد نيفين، عبد العاطي. (2000)، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
19. مسعد نيفين، (2001)، جدلية الاستبعاد والمشاركة (مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الاخوان المسلمين في الأردن). في: مجدي حماد واخرون: الحركات الإسلامية والديمقراطية –دراسات في الفكر والممارسة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.
20. الهرماسي عبد الباقي، (2004)، الاسلام الاحتجاجي في تونس، في: مجموعـــة بـــاحثين. الحركـــات الاســـلامية المعاصـــرة فـــي الـــوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الهرماسي عبد اللطيف، (2001) . "الحركات الإسلامية في المغرب العربي عناصر أولية لتحليل مقارن. في: مجدي حماد واخرون، الحركات الاسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت

- **المقالات**

1. صالح أسامة، (2012)، الاقتراب الحذر: هل تعيد الحركات الإسلامية الصاعدة هيكلة "الدولة العربية"؟ السياسة الدولية. العدد 188، المجلد 47، ص20.
2. عبد الوهاب عصام، (2008)، حزب النهضة في تونس بين الاندماج والاقصاء، مجلة الديمقراطية .العدد 29، ص94.
3. الحناشي عبد اللطيف،(1992)، الحركات الاسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن، المستقبل العربي. العدد 156، ص ص20-23.

- **مواقع الانترنيت**

1. منشاوي إبراهيم، توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس. نشر بتاريخ: 08-04 -2015. تاريخ الاطلاع:20-10-2019 على الموقع التالي: bit.ly/2Uw3qOp//:https
2. التليدي بلال، النهضة التونسية: بين السياسي والدعوي. نشر بتاريخ: 11-02-2018. تاريخ الاطلاع:20-10-2019. على الرابط التالي: https://bit.ly/2UMj5bv

6. هوامش

[1] راغب السرحاني، (2011). قصة تونس من البداية إل ثورة2011، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ص56.

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، (2004)، الاسلام الاحتجاجي في تونس، في: مجموعة باحثين، الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص251-257

[3] المرجع نفسه، ص263

[4] سعد الدين ابراهيم، (2000)، الاسلام السياسي ماضيا وحاضرا ومستقبلا، في: مجموعة باحثين، الاسلام السياسي وافاق الديمقراطية، ط1، مركز طارق بن زياد، بيروت، ص108

[5] اجون إسبيزيتو، (2002)، التهديد السلمي خرافة أم حقيقة، (تر: قاسم عبده قاسم)، ط2، دار الشروق، القاهرة، ص.231

[6] محمد حداد، (2014) ، الإسلاميون في تونس بعد الربيع العربي: الاستمرارية والتغيير في الخطاب والممارسة في: كتاب حسين توفيق إبراهيم واخرون، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والافول، ممركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي، ص300

[7] عبد اللطيف الهرماسي، (2001) "الحركات الإسلامية في المغرب العربي عناصر أولية لتحليل مقارن، في: مجدي حماد واخرون، الحركات الاسلامية والديمقراطي: دراسات في الفكر والممارسة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ص202-203

[8] حيدر ابراهيم، (1999)، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، مركز الدراسات والوحدة العربية، بيروت، ص245

[9] بورجا، فرانسوا.(1992). الإسلام السياسي صوت الجنوب: قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا. تر: لورين فوزي، دار العالم الثالث، بيروت، ص194

[10] نيفين عبد المنعم مسعد وعبد العاطي محمد أحمد، (2000)، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، ط1، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ص 170

[11] منذر خدام،(2004) ، اسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ص140

[12] حيدر ابراهيم، مرجع سابق، ص247

[13] المرجع نفسه، ص251

[14] عبد اللطيف الهرماسي، "الحركات الاسلامية في المغرب العربي، عناصر أولية لتحليل مقارن "المستقبل العربي، العدد 156، سنة 1992، ص ص20-23

[15] راشد الغنوشي، (1993)، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحد العربية، بيروت، ص132-133

[16] البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الاسلامي، تونس 6-6-1981، في: بيانات ذكرى التأسيس لحركة النهضة التونسية، ص13

[17] عبد اللطيف الحناشي، (2017)، تونس: تأثير الانتقال الديمقراطي على حزب النهضة، في محمد ابو رمان واخرون، افاق الاسلام السياسي في اقليم مضطرب: الإسلاميون وتحديات ما بعد الربيع العربي، مؤسسة فريدريش ايبرت، الأردن، ص61:

[18] بلال التليدي، التونسية. قراءة في الفصل بين الدعوي والسياسي، قراءة في كتاب: روري ماكارتي، النهضة التونسية: بين السياسي والدعوي، نشر بتاريخ: 11-02-2018. تاريخ الاطلاع:2-10-2019. على الرابط التالي: https://bit.ly/2UMj5bv

[19] بلال التليدي، (2013)، مراجعات الإسلاميين: دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ص215-216

[20] اسامة صالح، (2012) الاقتراب الحذر: هل تعيد الحركات الإسلامية الصاعدة هيكلة "الدولة العربية"؟ السياسة الدولية، العدد 188، المجلد 47، ص20

[21] المرجع نفسه، ص20

[22] بلال التليدي، مراجعات الإسلاميين: دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي، مرجع سابق، ص215-216

[23] أسامة صالح، مرجع سابق، ص22

[24] برنامج حركة النهضة، "من اجل تونس الحرية والعدالة والتنمية"، تونس، سبتمبر 2011

[25] انورالجمعاوي، (2013)، الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة النهضة، في: كمال عبد اللطيف واخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص482.

[26] نغم محمد صالح، (2010)، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب-تونس-الجزائر): دورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية. دار الجنان، عمان، ص328

[27] جون.ل. اسبيزيتو، (2002) ، التهديد الإسلامي خرافة أــ حقيقة؟، (تر: قاسم عبده قاسم)، دار الشروق، القاهرة ، ص233

[28] نغم محمد صالح، مرجع سابق، ص328

[29] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص55

[30] المرجع نفسه، ص55

[31] عبد اللطيف الهرماسي، "الحركات الإسلامية في المغرب العربي عناصر أولية لتحليل مقارن، مرجع سابق، ص270

[32] المرجع نفسه، ص273

[33] عبد اللطيف الحناشي،(2013)، الحركات الاسلامية في تونس: مرحلة ما بعد الثورة، في عماد عبد الغني واخرون، الحركات الاسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص555

[34] مجموعة مؤلفين، (2012)، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص19-20

[35] المرجع نفسه، ص 281

[36] محمد مرادي،(2014) ايران وثورات العرب بين الصحوة الاسلامية والربيع العربي، ط1، مؤسسة الفكر العربي، ص582

[37] عبد الله عمامي، (1999)، تنظيمات الإرهاب في العالم الإسلامي: أنموذج النهضة ، الدار التونسية للنشر، تونس، ص136

[38] إبراهيم منشاوي، توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس، نشر بتاريخ: 08-04 -2015، تاريخ الاطلاع: 20-10-2019 على الموقع التالي: https://:bit.ly/2Uw3qOp

[39] نيفين مسعد، (2001)، جدلية الاستبعاد والمشاركة (مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الاخوان المسلمين في الأردن)، في: مجدي حماد واخرون: الحركات الإسلامية والديمقراطية –دراسات في الفكر والممارسة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ص268

[40] مشيل دان، (2017)، رد الولايات المتحدة الامريكية على الثورتين في مصر وتونس... العرب والولايات المتحدة الأميركية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[41] صلاح الدين الجروشي، (2017)، قراءة في خصوصية الإسلام الحركي في تونس، في: مسعود الرمضاني واخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ص236-238

[42] مشيل دان، مرجع سابق،

[43] صلاح الدين الجروشي، مرجع سابق، ص136

[44] مشيل دان، مرجع سابق،

[45] صلاح الدين الجروشي، مرجع سابق، ص236-238